

الأثر المالي للعوائد النفطية على الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2015 – 2020)
Financial impact for oil revenues on the general budget in the Iraqi economy For The period (2015 – 2020)

هيام خزعل ناشور

Hiam Kazaal Nashoor

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي (العراق)

تاريخ الاستلام: 2025/05/01 تاريخ القبول: 2025/05/11 تاريخ النشر: 2025/07/01

الملخص :

يهدف البحث إلى استكشاف تأثير العوائد النفطية على الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2015 – 2020)، فضلاً عن تحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر في هذا التأثير، فضلاً عن دراسة الميزانية العامة في العراق دراسة واقعية وتحليل أثر ارتفاع وانخفاض حجم العوائد النفطية على الميزانية العامة. وظهرت نتائج البحث الى وجود علاقة قوية بين التقلبات الحاصلة في العوائد النفطية والميزانية العامة للاقتصاد العراقي. واختتم البحث بمجموعة من التوصيات اهمها ضرورة تقليل الاعتماد على النفط الخام وصادراته في تمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي، فضلاً عن تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الساندة وزيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من أجل بناء قاعدة انتاجية تساهم في رفد الموازنة العامة بموارد مالية اساسية.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، الموازنة العامة، العلاقة بين العوائد النفطية والموازنة العامة .

Abstract:

The aim of The research is to identify of Financial impact of oil revenues on The general budget in the Iraqi economy For The period (2015 – 2020) and The most important factors that affect it in addition to studying The general budget in Iraq. Are alistic study and analysis of The impact of The rise and fall in oil revenues on The general budget. The study showed that there is a strong relationship between Fluctuations in oil revenues and The general budget of The Iraqi economy. The research concluded with a set of recommendations, The most important of which is The need to reduce dependence on crude oil and its export in Financing The general budget of the Iraqi economy, as well as activating The role of The supporting economic sectors and increasing The percentage of their contribution to The Formation

of The build a production base that contributes to supplying The general budget with basic Financial resources

Keywords: Oil Revenues , The General Budget , The relationship between oil returns and bulbar budget .

1 - المقدمة

الاقتصاد العراقي بلدٌ منتجٌ للنفط، ويعتمد كلياً على صادراته لتمويل الإنفاق العام. ويُعدّ النفط المصدر الرئيسي للدخل في جميع مناحي الحياة الحكومية، وتُوجّه عائداته من العملات الصعبة نحو دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أدى هذا الاعتماد الكلي على النفط الخام إلى اعتماد شبه كامل على عائداته. أي اضطراب أو انخيار في أسعار النفط الخام سيُعرض الموازنة العامة للدولة للعجز نتيجة انخفاض الموارد المالية المتأتية من صادراته. لذا، فإن الاعتماد على النفط الخام وحده وإهمال معظم المصادر المالية الأخرى أمرٌ غير صحيح، مما يزيد من احتمالية الانخيار الاقتصادي. لذا، يُعدّ تفعيل دور مصادر التمويل الأخرى أمراً ضرورياً لمواجهة المخاطر الناتجة عن انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية أو انخفاض كميات النفط الخام المصدّرة للخارج.

1-1 أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال ايجاده لبعض الحلول لإشكالية البحث فالتأثيرات الممكن حصولها في العوائد النفطية لها أثراً مباشراً على الميزانية العامة للدولة ومن ثم تنعكس بشكل مباشر على عملية التنمية الاقتصادية وعلى مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل خاص".

1-2 مشكلة البحث: ان سوء استخدام العوائد النفطية عزز من أحادية الاقتصاد العراقي وجعله يتأثر بالصدمات الخارجية، مما يجعل من توظيف العوائد النفطية آثاراً سلبية وإيجابية على الاقتصاد العراقي من خلال العديد من العوامل المؤثرة في أسعار النفط سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو طبيعية أو غيرها".

1-3 فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية مفادها ((ان للعوائد النفطية دور ايجابي كبير على الميزانية العامة في العراق للاقتصاد العراقي))".

1-4 هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف الاثر المالي للعوائد النفطية على الموازنة العامة في العراق من خلال تحليل واقع الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي وتأثير العوائد النفطية عليها".

1-5 منهجية البحث: من أجل الوصول الى هدف البحث فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات الرسمية المنشورة حول موضوع البحث".

1-6 هيكل البحث: من أجل تحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه الى الاتي:

المحور الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للعوائد النفطية والعوامل المؤثرة عليها.

المحور الثاني: واقع الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي.

المحور الثالث: الأثر المالي للعوائد النفطية على الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي.

المحور الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للعوائد النفطية والعوامل المؤثرة عليها

1-1 ما هي العوائد النفطية

1-1-1 مفهوم العوائد النفطية: بشكل عام، تُعرف عائدات النفط بأنها: ((تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي)) (سعيد، 2005، 31).

يُطلق عليها البعض ريع النفط أو ريع الاستخراج، وهي الريع المتأني من إنتاج وتصدير مورد طبيعي أو استخراجي، كالنفط والماس وغيرهما. تُشكل هذه الريع أكثر من نصف إيرادات الدولة، وبالتالي تُشكل العمود الفقري لاقتصادات الدول ذات الموارد الطبيعية أو الاستخراجية. (الجبوري، 2015، 18).

كما تعرف أيضاً العوائد النفطية بأنها ((تلك الفوائد الاقتصادية التي تعود على دولة منتجة للنفط والتي يمكن تقديرها نقداً بصورة مباشرة في وقت إبرام العقد، وتمثل هذه العوائد نسبة عالية من الدخل القومي للدول المنتجة للنفط وتمثل غالبية العملات الأجنبية)) (عجمة، 1988، 126).

1-1-2 أهمية العوائد النفطية: يُعدّ النفط من أثن الموارد الطبيعية في العالم، ويمثل شريان الحياة الاقتصادية للعديد من الدول. ونظرًا لأهميته البالغة، يُطلق عليه غالبًا اسم "الذهب الأسود"، إذ يُساهم بنحو 40% من إجمالي الطاقة المستهلكة عالميًا. ويلعب النفط الخام دورًا محوريًا في رسم مستقبل العراق، وتشير التحليلات والدراسات الحديثة إلى أنه سيظل مصدرًا مهمًا للإيرادات النقدية والمالية. وللمدفوعات النفطية تأثير كبير على الوضع الاقتصادي للبلاد، مما يُجهد الطريق للدعاء بأنه سيظل مؤثرًا حقيقيًا في توجيه مستقبل الاقتصاد العراقي لقرون قادمة. وليس من المبالغة القول إن النفط هو العامل الاقتصادي الأكثر تأثيرًا في رسم مستقبل المجتمع والاقتصاد وعملية إعادة إعمار العراق. (حسن، 2007، 176) تعتمد معظم الدول المنتجة للنفط اعتمادًا كبيرًا على عائدات النفط لتلبية الجزء الأكبر من إيراداتها العامة. ورغم تنوع مصادر الإيرادات العامة وطرق تحصيلها، إلا أن ثلاثة مصادر رئيسية تبقى ثابتة بغض النظر عن التركيبة الاجتماعية: الإيرادات

النفطية، والإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية. وتتمتع الإيرادات النفطية بأهمية خاصة في هذه الدول، إذ تُشكل المكون الرئيسي لهيكل الإيرادات العامة. وقد ساهمت هذه الإيرادات في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، مما أدى إلى زيادة عدد مشاريع الاستثمار المشتركة وتقوية الروابط الاقتصادية بينها. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت على تحقيق التنسيق والاتساق في القوانين واللوائح والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، مما أدى إلى زيادة صادرات الخدمات والنقل والسياحة والمعاملات المالية. وقد استفادت الدول المنتجة للنفط، بما فيها العراق، من ذلك. (جنان، 1997، 23).

ولتوضيح الأهمية الاقتصادية لإيرادات النفط في العراق من خلال إبراز مساهمتها في الناتج المحلي

الإجمالي كما في الجدول: (1)

جدول (1): نسبة مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي للعراق

السنوات	نسبة مساهمة العوائد في الناتج المحلي
2015	59.9
2016	62.5
2017	61.4
2018	63.7
2019	42.8
2020	61.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (2004 – 2020)

من خلال بيانات الجدول (1) نلمس الأهمية الكبيرة للنفط الخام في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فعلى الرغم من التراجع الذي حدث في بعض السنوات إلا أنه لا يزال يشكل نسبة كبيرة ومرتفعة جداً عند مقارنته بمساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ من الجدول (1) وجود تقلبات وتذبذبات في إيرادات النفط مما ينعكس على نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 2004 بلغت مساهمة إيرادات النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (60.92%) ثم بدأت بالانخفاض بشكل طفيف لعدة سنوات لتصل إلى (40.12%) في عام 2009. وتأتي هذه الانخفاضات نتيجة لتقلبات الوضع الاقتصادي وتداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، مما يستدعي ضرورة تفعيل دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مساهمتها في تكوين

الناتج المحلي الإجمالي. ثم شهدت الفترة (2010-2012) ارتفاعاً واضحاً في أسعار النفط الخام مما أدى إلى زيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفعت في عام 2010 إلى (42.8%) ثم إلى (54.41%) في عام 2011 وبأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

خلال الفترة (2013-2017) انخفضت أسعار النفط بشكل ملحوظ مما أدى إلى تراجع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت مساهمته في عام 2013 (41.3%) ثم إلى (46.1%) في عام 2014 ثم بدأت نسبة مساهمته بالارتفاع لتصل إلى (61.4%) في عام 2020.

يُسلط التحليل السابق الضوء على أهمية عائدات النفط، لما لها من آثار إيجابية وسلبية. ويمكن شرح بعض هذه الآثار على النحو التالي:

1-2-1 الآثار الايجابية للعوائد النفطية: هناك العديد من الآثار الايجابية للعوائد النفطية والتي يمكن تلخيص بعضهاً منها وكما يأتي:

- تحقيق مستويات عالية من الرفاه المادي والاقتصادي للمواطنين من خلال زيادة دخل الفرد وزيادة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين مثل التعليم والصحة والأمن والضمان الاجتماعي وغيرها من خلال الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي وزيادة دخل الفرد. (عبد الفضيل، 1979، 15).

- إن الإيرادات النفطية لها تأثير إيجابي من خلال توفير الحد الأدنى من المبالغ النقدية اللازمة لأداء الوظائف الأساسية للدولة (تغطية النفقات العامة للدولة) وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الوطنية مثل مشاريع الإسكان والبنية التحتية وغيرها.

- أدى ارتفاع عائدات النفط إلى تطور ملحوظ في مشاريع البنية التحتية، التي توسعت بشكل ملحوظ وحظيت باستثمارات ضخمة خلال فترة ارتفاع عائدات النفط. وهذا من شأنه تسهيل عملية الإنتاج مستقبلاً، وإزالة الاختناقات التي تواجهها في ظل نقص البنية التحتية. (اسماعيل، 2010، 22).

- إن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التجارة الخارجية وتحسن واقع منظومة الإنتاج. (بريهي، 2011، 30)

1-2-2 الآثار السلبية للعوائد النفطية: على الرغم من مزايا النفط وفوائده للدول المنتجة، إلا أنه لا

يزال له آثار سلبية عديدة. ويمكن تلخيص بعض هذه الآثار على النحو التالي:

1- عدم الاستقرار الاقتصادي وهذا نتيجة اعتماد مختلف القطاعات الاقتصادية على قطاع النفط، وما ينتج عنه من تقلبات وصدمات وعدم استقرار في النشاط الاقتصادي، إلى جانب تقلبات في عائدات النفط. ويحدث هذا الوضع عندما تزداد مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يُسمى بـ (الاقتصاد الرجعي). وهذا يجعل الدول النفطية معرضة بشدة لخطر تحول الطلب نحو مصدر جديد للطاقة، وأي تحول نحو مصدر جديد للطاقة من قِبل الدول المتقدمة يضع الدول النفطية أمام مشكلة خطيرة لا يمكن حلها على المدى القريب. (الحفاجي، 2017، 25) .

2- إن توافر الإيرادات النفطية وغياب رؤية واضحة للتنمية في ظل الواقع الذي يشهد فشل السياسات الاقتصادية، إذ لم يتم توجيه الموارد النفطية إلى القنوات المهمة التي من شأنها أن تغير جذريا البنية الاقتصادية التي تعاني منها الدول المنتجة للنفط، وإذ يفترض أن تستخدم الإيرادات النفطية كقوة دافعة قوية من خلال القدرة على توفير كمية من الموارد تتناسب مع احتياجات الأشتاء يستطيع الاقتصاد الوطني الانطلاق منها والانتقال بها نحو مرحلة النمو، فإن الفشل سيكون مصير التنمية وسيبقى الاقتصاد عاجزا عن تحمل أعبائه معتمدا على الإيرادات النفطية. (الشمري، 2010، 13، 14) .

3- يؤدي ارتفاع عائدات النفط إلى توازنات متعددة في الاقتصاد، أسوأها ارتفاع مستوى البحث عن الثروة وانخفاض الإنتاج، بالإضافة إلى تراجع الأنشطة الإبداعية أكثر من غيرها. ولعل الإبداع والتكنولوجيا هما أهم عاملين يدفعان النمو الاقتصادي، لذا يُعد سعي الدول النفطية لتحقيق عائد أكبر من النفط من أكثر العوامل التي تحد من النمو. (محمد، 2012، 36).

4- تؤدي زيادة عائدات النفط إلى زيادة الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين من عائدات النفط. ويؤجّه جزء من هذه الزيادة إلى الإنفاق على السلع المنتجة محلياً، مما يزيد الطلب على السلع المحلية. إلا أن هذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ومن ثم ينتقل الطلب إلى السلع التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها مقارنةً بالسلع الفعلية، وينعكس ذلك سلباً على الميزان التجاري. (حكيم، 2017، 123، 124).

5- يؤدي ارتفاع عائدات النفط إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يؤثر سلباً على المجتمع، وخاصةً ذوي الدخل المحدود. فبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، تُعد أسعار المواد الغذائية الأكثر تأثراً بارتفاع عائدات النفط نتيجةً للتأثير المباشر لارتفاع تكاليف الإنتاج (الجبوري وعبد المهدي، 2019، ص 769). التضخم هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة

الشرائية للنقود. والسبب الرئيسي هو الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات الصناعية في الدول الصناعية. (داود، 2016، 1054).

1-2 العوامل المؤثرة على العوائد النفطية

1- **احتياجات السوق العالمية:** تعتمد الدول المتقدمة على النفط ومشتقاته لإنتاج العديد من الصناعات، كالبتركيماويات ومعظم الصناعات الأخرى. ورغم قدراتها المتقدمة، لا تزال هذه الدول تعتمد على النفط كمصدر للطاقة ومادة خام للصناعات المذكورة. وتُعدّ فرصة التحول إلى مصادر أخرى ضئيلة للغاية ومكلفة لأسباب تقنية واقتصادية وسياسية. لذلك، تسعى هذه الدول إلى مواجهة أزماتها الاقتصادية بنفس حجم المدخلات. وبما أن التغيير التكنولوجي سيكلفها الكثير، فإن استمرار اعتمادها على النفط الخام لفترات مستقبلية سيزداد. وهذا يضمن زيادة تدفق عائدات النفط إلى الدول المنتجة، بما فيها العراق. (علي، 2004، 53)

2- **الطلب العالمي على النفط الخام هو كمية النفط الخام اللازمة للاستهلاك أو المضاربة.** ويُعدّ الطلب العالمي على النفط الخام عاملاً أساسياً ورئيسياً في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وأحد المحددات الرئيسية لارتفاعها أو انخفاضها. وتؤدي زيادة الاستهلاك العالمي للنفط إلى زيادة في دخل الفرد في معظم الدول المستوردة له، بالإضافة إلى زيادة في معدلات النمو العالمي وزيادة في عدد سكان العالم. وتشير التوقعات إلى أنه سيصل إلى حوالي 9 مليارات نسمة في عام 2035، مع استمرار الاعتماد على النفط الخام كمصدر للطاقة لتلبية احتياجات النقل البري والجوي والبحري. (البنك المركزي، 2020، 23)

3- **المعروض العالمي من النفط:** تُعدّ مخزونات النفط من أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام العالمية، إذ تُحدد كمية النفط الخام المعروضة للبيع، بالإضافة إلى القدرة الإنتاجية لاستخراجه وتكريره، ومدى استعداد الدول المنتجة لتوفيره للمشتريين بأسعار مالية (3). وتتأثر أسعار النفط الخام العالمية بحجم المعروض العالمي من خلال العلاقة الثابتة بين العرض والسعر؛ فكلما زاد حجم المعروض، انخفضت الأسعار. (الخاطر، 2015، 52)

4- **المضاربة في أسواق النفط الخام:** المضاربة شكل من أشكال التلاعب بأسعار النفط الخام، استناداً إلى توقعات أسعار النفط المستقبلية والتطورات الاقتصادية والسياسية والمناخية. لذلك، تؤدي المضاربة على النفط الخام إلى تغيرات كبيرة في أسعاره. (فرج، 2004، 50)

5- **طاقة إنتاج النفط:** تلعب طاقة إنتاج النفط الخام دورًا هامًا في التأثير على حجم عائدات النفط الناتجة عن صادرات النفط. فزيادة أو نقصان الطاقة الإنتاجية يؤثر إيجابًا على عائدات النفط، والعكس صحيح. (فرج، 2015، 46)

6- **التغيرات الموسمية:** تؤثر التغيرات المناخية المفاجئة والموسمية بشكل مباشر على أسعار النفط الخام، مثل ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات والأعاصير، وبعضها يؤدي إلى إغلاق بعض حقول النفط، مما يسبب نقصاً في الإمدادات.

7- **العوامل السياسية:** لا يتأثر حجم الإيرادات النفطية بآليات السوق فحسب، بل يتأثر أيضًا بالقرارات السياسية والأحداث التاريخية التي تشهدها تلك الدول المنتجة للنفط، سواء على مستوى الاضطرابات الاجتماعية أو خلق أزمات سياسية تهدد أمن واستقرار تلك الدول. فعلى سبيل المثال، نجد أن قرار خفض الإنتاج الذي أقرته أوبك ثلاث مرات خلال عام 2001 كان له أثر واضح على أسعار النفط الخام، إذ أدى إلى انخفاض أسعار النفط الخام من (27.1) مليون دولار عام 2000 إلى حوالي (23.1) مليون دولار عام 2001. (مهدي، 2015، 109)

8- **احتياطات النفط:** تُعدّ احتياطات النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة على عائدات النفط. وهناك علاقة مباشرة بين حجم احتياطات النفط وعائداته، إذ يُمكن استخراج احتياطات نفطية جديدة بتكاليف اقتصادية تتناسب مع أسعار النفط الخام. علاوة على ذلك، من المرجح أن تؤدي التوسعات التي تؤدي إلى إضافة احتياطات جديدة من خلال زيادة عمليات الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقًا والتي لم تُستغل بالكامل إلى زيادة عائدات النفط. كما أن التطورات التكنولوجية، التي قد تُضيف احتياطات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة أو خفض تكاليف الاستخراج، تؤدي أيضًا إلى زيادة عائدات النفط. (مجيد، 2009، 53)

المحور الثاني: واقع الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

أولاً: مفهوم وأهمية الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي: هناك تعريفات متعددة للموازنة العامة، تختلف باختلاف التشريعات القانونية والسياسية السائدة في كل دولة. ومن بين هذه التعريفات، التعريف الذي ينص على أنها "مجموعة التقديرات المعتمدة لمصروفات الدولة خلال السنة المالية المقبلة ووسائل تمويل تلك المصروفات، مع ضرورة توازن الموارد المالية المقدرة مع حجم الإنفاق الحكومي" من أهم التعريفات (فوزي، 1972، 337). كما عرّفها القانون الفرنسي بأنها "قانون مالي سنوي يحدد ويجيز مجموعة واردات الدولة

ونفقاتها لكل سنة ميلادية". بالإضافة إلى ذلك، عرّفها القانون البلجيكي بأنها "بيان يوضح الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية" (الخطيب، 2003، 43).

كما عُرِفَتْ بأنها "خطة سنوية تشمل الجوانب الاقتصادية والمالية والسياسية، تتضمن مجموعة من الأنشطة التي تنفذها وحدات الدولة المختلفة خلال فترة زمنية محددة (عادةً سنة واحدة)، مع توضيح التقديرات والتكاليف المالية، بالإضافة إلى بيان تقديرات المعاد تمويلها" (السلوم، 2001، 43).

من التعريفات السابقة، نستنتج أن الموازنة العامة أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق وتسريع مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية. كما أن لها أهدافاً اجتماعية مهمة، إذ تُعدّ وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي من خلال فرض ضرائب تصاعدية وإعادة توزيعها لتلبية احتياجات الفقراء وعلية يمكن بيان أهمية الموازنة العامة بالنقاط الآتية (الخطيب، 2000، 96).

- تُعدّ الموازنة العامة أداةً فعّالة في السياسة المالية، إذ تُستخدم لإدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني. ففي حالات التضخم، تُزاد الضرائب أو تُخفّض بعض النفقات الحكومية، بينما في حالات الركود، تُضخّ الأموال لزيادة الإنفاق العام أو خفض الضرائب.
- تُعدّ الموازنة وسيلةً لحماية الصناعات المحلية وتشجيعها من خلال توفير الإرشادات والتوجيهات لإعفاؤها من الرسوم الجمركية أو فرض تعريفات جمركية مرتفعة على المنتجات المستوردة.
- تُعدّ الموازنة وسيلةً فعّالة لتنسيق أنشطة مختلف الجهات الحكومية، إذ تهدف إلى تحقيق الانسجام والتوافق بين جميع العوامل والمتغيرات والظروف المحيطة التي تؤثر على سير عمل الوحدة الاقتصادية.
- الموازنة أداةً اجتماعيةً لإعادة توزيع الدخل، بفرض الضرائب على ذوي الدخل المرتفعة وإعادة توزيعها على ذوي الدخل المحدود في صورة خدمات تعليمية وصحية مجانية وغيرها.
- تُعدّ الموازنة أداة هامة في مجال التخطيط سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الوحدة الإدارية الحكومية، إذ تعد الموازنة الأداة الوحيدة لتطبيق مفهوم الاعتمادات المخصصة.
- الميزانية أداة رقابة فعّالة، إذ تهدف إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ، وضمان تحقيق الأهداف المحددة في مرحلة التخطيط، وضمان عمل جميع أجزاء المنظمة بطريقة تتفق مع سياسات وأهداف الوحدة الاقتصادية.

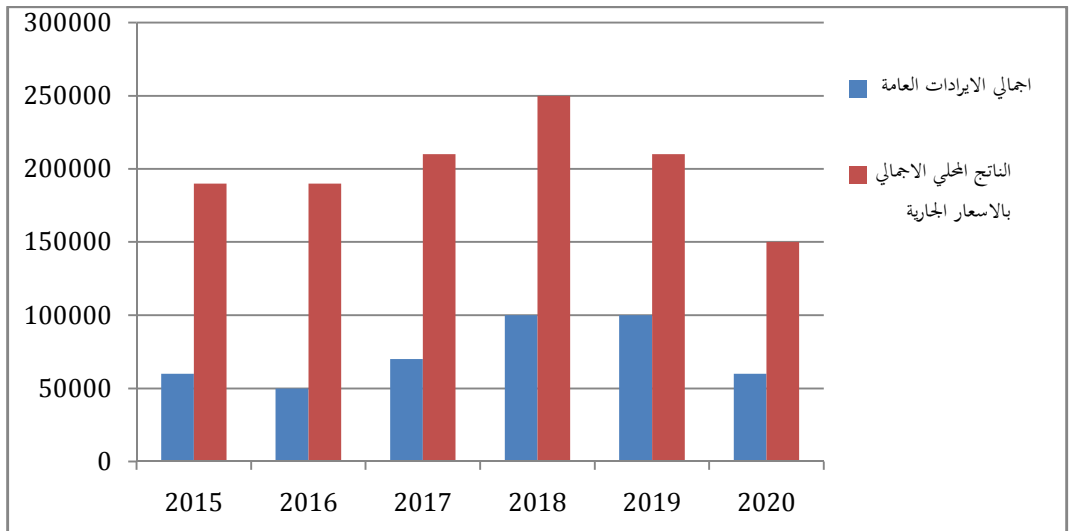
جدول (2): تطور الإيرادات العامة ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في العراق للمدة (2015 – 2020) (مليار دينار عراقي)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
63199.7	107567.0	106569.8	77422.2	54409.3	66470.3	اجمالي الإيرادات العامة
154592.0	216727.0	251064.5	221665.7	196924.1	194681	الناتج المحلي الإجمالي
40.8	49.6	42.4	34.9	27.9	34.1	نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد

– البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، النشرة السنوية للمدة (2004 – 2020)

الشكل (1): تطور الإيرادات العامة ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في العراق للمدة (2015 – 2020)



المصدر: جدول رقم (2)

يتضح مما تقدم أن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال المدة (2015 – 2020) كان لها الأثر الكبير في تراجع الإيرادات العامة، لا سيما تراجع أسعار النفط وما تركته من تداعيات كبيرة على الموازنة العامة والتي انعكس على مجمل الأداء الاقتصادي ومن ثم انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي مما سبب في تفاقم مواطن الضعف والاختلال في الهيكليّة وكلفة التعامل مع الأزمة، وبغية تصحيح المسار واستخدام الموارد الاقتصادية للبلد بشكل أفضل قامت

السلطة المالية بمواجهة الأزمات بفرض مجموعة من الإجراءات لضبط الموازنة مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 لتصل إلى (42.4 %) مقارنة بالعام السابق الذي سجل (34.9 %) واستمرت الإيرادات العامة بالارتفاع حتى وصلت في عام 2019 (107567.0) مليار دينار ونسبة (49.6 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ثم سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً عام 2020 لتصل إلى (63199.7) مليار دينار ونسبة (40.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى تدني الإيرادات النفطية بنسبة (45.1 %) نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج حسب مقدرات أوبك، (البنك المركزي العراقي، 2020، 45).

ثانياً: تحليل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2015 – 2020)

1- تحليل تطور الإيرادات العامة وهيكلها في الاقتصاد العراقي للمدة (2015 – 2020)

1-1 تطور الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق: من بيانات جدول (2) والشكل رقم (2) ومن الواضح أنه تم تسجيل الإيرادات العامة (66470.3) مليار دينار عام 2015 ونسبة مساهمة بلغت (34.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتتخفض (54409.3) مليار دينار عام 2016 ونسبة مساهمة بلغت (27.6 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي بلغت (44267.1) مليار دينار في عام 2016 مقارنة بالعام السابق الذي سجل (51312.6) مليار دينار. كما كان لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة، مما ساهم في زيادة نسبة العجز نتيجة الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى تحديات أخرى تمثلت في ارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب وزيادة نفقات إيواء ودعم النازحين في المخيمات، مما شكل ضغطاً إضافياً على الموارد العامة.

فيما سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً عام 2017 وصل إلى (77422.2) مليار دينار ونسبة (34.9 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (65079.2) مليار دينار مقارنة بعامي 2015 و 2016، فيما سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً في عام 2018 لتصل إلى (106569.8) مليار دينار ونسبة (42.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، نتيجة لتحسن أسعار النفط الذي وصل سعر البرميل النفط الخام حوالي (70)

دولار والذي انعكس على ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (95619.8) مليار دينار والتي استحوذت على النسبة الأكبر من أجمالي الإيرادات العامة .

1-2 تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2015 - 2020): من بيانات جدول (3) يتضح أن الإيرادات النفطية استحوذت على النسبة الأكبر من بين أجمالي الإيرادات العامة، إذ سجلت (44267.1) مليار دينار عام 2019 كحد أدنى ونسبة (81.4 %) من أجمالي الإيرادات العامة (99216.3) مليار دينار عام 2019 كحد أعلى ونسبة مساهمة بلغت (92.2 %) من أجمالي الإيرادات العامة، فيما أشرت باقي مكونات الإيرادات العامة ارتفاعاً ملحوظاً حسب نسبة المساهمة الأعلى إذ بلغت الضرائب على الدخل والثروات في عام 2015 (1618.7) مليار دينار ونسبة مساهمة (2.4 %)، لتستمر بالارتفاع إلى (4533.8) مليار دينار عام 2017 ونسبة مساهمة (5.9 %) بعد نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، إلا أنها انخفضت عام 2018 لتسجل (3425.1) مليار دينار ونسبة مساهمة (3.2 %)، ثم بدأ بالارتفاع حتى وصلت في عام 2020 إلى (3316.1) مليار دينار ونسبة مساهمة (5.2 %)، فيما سجلت الإيرادات الأخرى عام 2015 (9252.9) مليار دينار ونسبة مساهمة (3.9 %) من إجمالي الإيرادات العامة، إلا أنها انخفضت عام 2016 (1866.9) مليار دينار ونسبة مساهمة (3.4 %) واستمرت بالانخفاض حتى عام 2020 (922.9) مليار دينار ونسبة مساهمة (1.5 %) من أجمالي الإيرادات العامة . كما سجلت الإيرادات التحويلية انخفاضاً من (2153.3) مليار دينار عام 2015 إلى (504.5) مليار دينار عام 2020 ونسبة مساهمة (0.8 %)، إما الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج فقد ارتفعت من (396.4) عام 2015 ونسبة (0.6 %) إلى (1402.1) مليار دينار عام 2020 ونسبة مساهمة (2.2 %)، والسبب يعود إلى ترشيد الإنفاق العام وتقليص النفقات السيادية، فضلاً عن فرض الضرائب على المنتجات المستوردة لدعم المنتج الوطني وحمايته وفرض الرسوم على السلع التي يتم إنتاجها محلياً، كما ارتفعت نسب مساهمة إيرادات الرسوم من (0.9 %) عام 2015 إلى (1.2 %) عام 2020، فيما سجلت نسبة مساهمة الإيرادات الرأسمالية (0.1 %) عامي 2015 و 2020 على التوالي إما حصة الموازنة من أرباح القطاع العام سجلت نسبة إسهام مرتفعة تمثلت من (1.6 %) عام 2015 إلى (2.8 %) عام 2020، والجدول (3) يوضح مكونات الإيرادات العامة خلال المدة (2015 - 2020) .

الأثر المالي للعوائد النفطية على الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2015- 2020)

جدول (3): هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2015 - 2020) (مليار دينار)

البيانات	السنوات	2015	نسبة المساهمة %	2016	نسبة المساهمة %	2017	نسبة المساهمة %	2018	نسبة المساهمة %	2019	نسبة المساهمة %	2020	نسبة المساهمة %
الإيرادات النفطية		51312.6	77.2	44267.1	81.4	65079.2	84.1	95619.8	89.7	99216.3	92.2	54448.5	92.2
الضرائب على الدخل والثروات		1618.7	2.4	3229.5	5.9	4533.8	5.9	3425.1	3.2	2389.0	2.2	3316.1	2.2
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج		396.4	0.6	632.4	1.2	1764.5	2.3	2261.1	2.1	1625.5	1.5	1402.1	1.5
إيرادات الرسوم		607.9	0.9	669.1	1.2	788.2	1.2	1131.1	1.02	927.1	0.9	801.6	0.9
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام		1045.3	1.6	682.8	1.3	700.9	0.91	804.5	0.8	594.5	0.5	1771.9	0.5
الإيرادات الرأسمالية		83.04	0.1	40.9	0.08	56.9	0.07	73.9	0.1	115.8	0.1	32.1	0.1
الإيرادات التحويلية		2153.3	3.2	3020.5	5.6	2202.5	2.8	1587.2	1.5	1024.5	1.0	504.5	1.0
الإيرادات الأخرى		9252.9	3.9	1866.9	3.4	2217.2	2.9	16670.2	1.6	1677.0	1.6	922.9	1.6
المجموع		66470.3	100.0	54409.3	100.0	77422.2	100.0	106569.8	100.0	107567	100.0	63199.7	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير

الاقتصادي السنوي، النشرة السنوية للمدة (2015 - 2020)

2- تحليل تطور النفقات العامة وهيكلها في الاقتصاد العراقي للمدة (2015 - 2020)

2-1 تطور النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق: يعد مؤشر النفقات العامة أحد أهم المؤشرات المستخدمة للحكم على مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار النفقات العامة جزءاً أساسياً من السياسات المالية للدولة. وفي العراق وعلى الرغم من التحول الكبير الذي حصل في فلسفة الحكم منذ عام 2003 والانتقال من النظام الاشتراكي المتدخل إلى الانفتاح على السوق الحر، وتبني فلسفة الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، إلا أن المتتبع للموازنات العراقية يلاحظ بان النفقات العامة الحكومية اتجهت منحاً تصاعدياً وذلك بفعل ديمومة واستمرار معادلة الدولة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال الصرف على توفير مفردات البطاقة التموينية ودعم المحروقات، وشبكة الرعاية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل للمواطنين من خلال فتح باب التعيينات في مؤسسات الدولة.

من ملاحظة الجدول (4) والشكل رقم (2) يتبين بأن النفقات العامة سجلت (70397.5)

مليار دينار عام 2015 ثم بدأت بالانخفاض في عام 2016 مسجلة ما قيمته (67067.4) مليار دينار عام وهي أقل حجم من حجم النفقات العامة خلال مدة البحث (2015 - 2020) والملاحظ

أن هذا الانخفاض في حجم النفقات العامة يعود إلى الانخفاض الكبير في حجم الإيرادات النفطية والناجم عن الانخفاض المستمر في سعر النفط الخام من جهة، إذ سجل سعر خام سلة الأوبك (49.49) دولار للبرميل الواحد عام 2015 انخفاض إلى (40.76) دولار للبرميل الواحد عام 2016، أضيف إلى ذلك الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي مر بها العراق والمتتمثلة بالحرب ضد الإرهاب والنفقات العسكرية الباهظة التي كلفت الموازنات العراقية مبالغ طائلة من جهة أخرى .

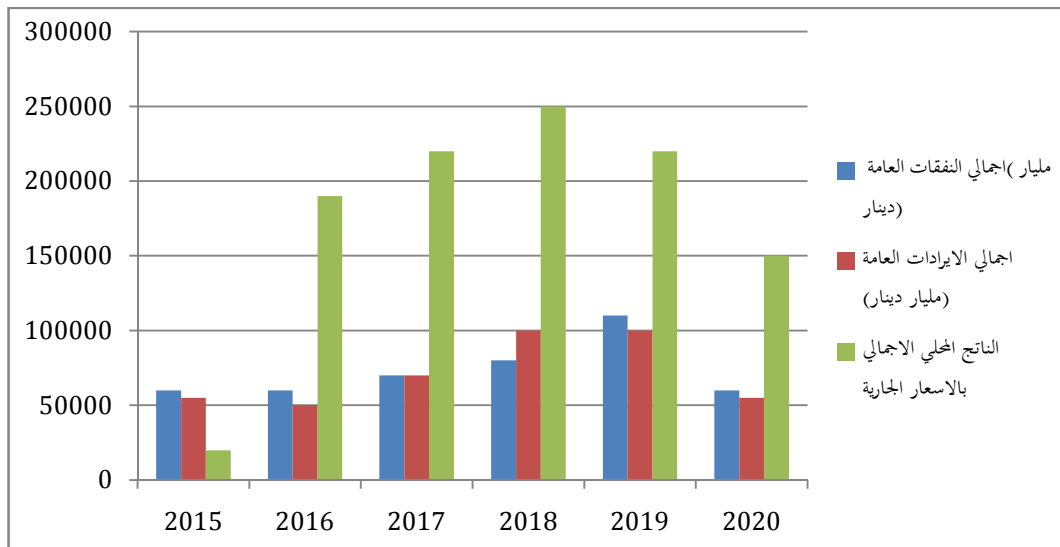
والملاحظ أيضاً أن النفقات العامة بدأت بالارتفاع مرة أخرى مسجلة (75490.1) مليار دينار عام 2017 وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.6 %)، إذ تزامن هذا الارتفاع مع الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة للبلد في تلك السنة إذ بلغت (77422.2) مليار دينار واستمرت النفقات العامة بالارتفاع بشكل تدريجي حتى وصلت إلى أعلى حد نهائي عام 2019 مسجلة ما قيمته (111723.6) مليار دينار.

الجدول (4): تطور النفقات العامة في العراق ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2015 – 2020) (مليار دينار عراقي)

السنوات	اجمالي النفقات العامة (مليار دينار)	اجمالي الإيرادات العامة (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
2015	70397.5	66470.3	19468.1	36.2	34.1
2016	67067.4	54409.3	196224.1	34.1	27.6
2017	75490.1	77422.2	221665.7	33.4	34.9
2018	80873.2	106569.8	251064.5	32.2	42.4
2019	111723.6	107567.0	216727.0	51.5	49.6
2020	76082.4	63199.7	154592.0	49.2	40.9
متوسط حجم النفقات العامة والإيرادات العامة للمدة (2015 – 2020)	80.3	79.3			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، للمدة (2015 – 2020).

الشكل (2): تطور النفقات العامة في العراق ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2015 - 2020)



المصدر: جدول رقم (4).

وبشكل عام فقد بلغ متوسط حجم النفقات العامة في العراق خلال مدة البحث (2015 - 2020) (80.3 %). يمكن القول بأن النفقات العامة تتميز بالحساسية الشديدة لتقلبات أسعار النفط في سوق النفط الدولية وذلك لكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد في إيراداته العامة على الإيرادات النفطية فعند زيادة أسعار النفط يزيد الإنفاق الحكومي وينتعش الاقتصاد أو العكس. فمن الجدول (4) يلاحظ العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ومنه يلاحظ حجم التوسع في النفقات العامة والذي يظهر دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويعد مؤشر العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المستخدمة في تحديد هذا الدور، ويعكس أيضاً درجة إشباع الحاجات العامة من قبل الدولة ومدى نجاح السياسة الاتفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة كلما أشرت إلى تدخل أوسع للدولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما كان دور الدولة أقل في الاقتصاد يلاحظ بأن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين (32.2 %) كحد أدنى سنة 2018 و (51.5 %) كحد أعلى عام 2018 .

2 - 2 تحليل هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2015 - 2020)

تقسم النفقات العامة في العراق حسب التقسيم الاقتصادي إلى نوعين من النفقات وهي النفقات الجارية (التشغيلية) والنفقات الاستثمارية لذلك فإنه قبل تحليل هيكل النفقات العامة في العراق خلال مدة البحث، فإنه لا بد من تحليل تطور النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية والأهمية النسبية لكل منها بغية تقويم السياسة المالية للدولة والتي تشكل النفقات العامة إحدى كفتيها.

2 - 2 - 1 تحليل تطور حجم النفقات الجارية والاستثمارية في العراق للمدة (2015 - 2020)

يتم تحليل تطور هيكل النفقات الجارية والاستثمارية في العراق خلال مدة البحث من خلال جدول (5) والشكل رقم (3) يتضح بأن النفقات الجارية حافظت على مستواها خلال عامي 2015، 2016 لتبلغ (51832.8) و (5173.4) مليار دينار ونسبة مساهمة في إجمالي النفقات العامة (73.6 %) و (76.3 %) على التوالي، إلا أنها شهدت ارتفاعاً في عام 2017 لتبلغ (59025.7) مليار دينار ونسبة مساهمة بلغت (78.2 %) واستمرت بالارتفاع في عام 2018 لتصل إلى (67052.9) مليار دينار الذي انعكس على ارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة لتصل إلى (82.9 %) . إما بالنسبة إلى النفقات الاستثمارية فقد سجلت انخفاضاً خلال المدة (2015 - 2020) لتتراوح ما بين (18546.7) و (13820.3) مليار دينار على التوالي لينعكس هذا على نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة التي انخفضت من (26.4 %) عام 2015 إلى (17.1 %) عام 2018 والسبب يعود إلى الانخفاض الحاصل في مكوناتها. ثم عاودت بالارتفاع لتصل إلى (24422.6) و (3208.9) مليار دينار عام 2019، 2020 على التوالي مشكلة ما نسبة (21.9 %) و (4.1 %) من إجمالي النفقات العامة على التوالي.

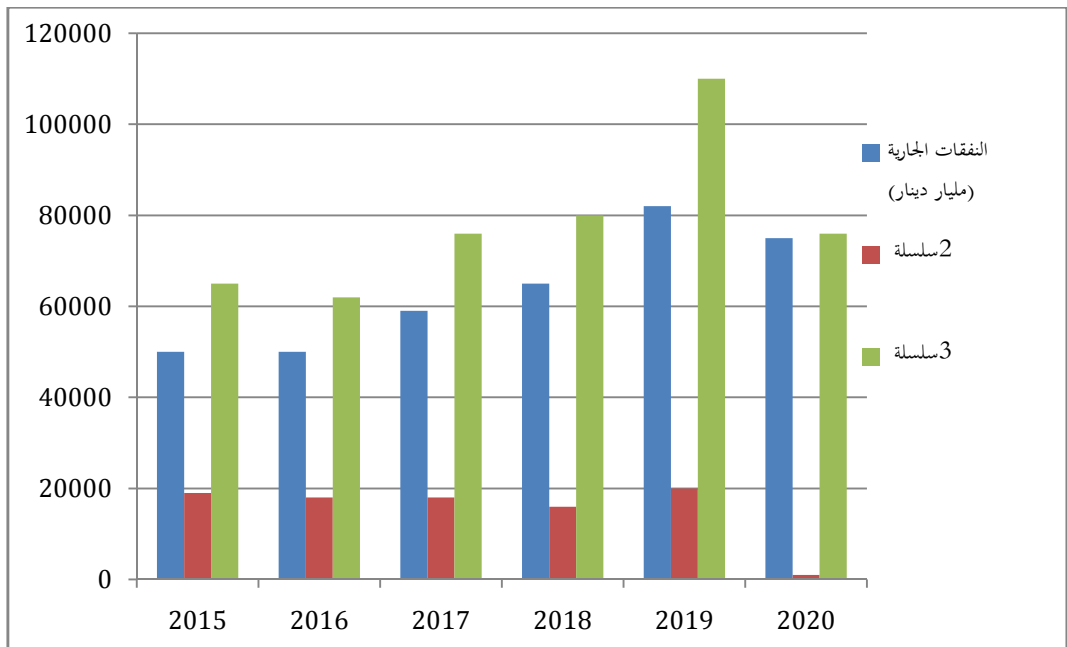
الأثر المالي للعوائد النفطية على الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2015- 2020)

الجدول (5): تطور حجم النفقات العامة الجارية والاستثمارية ونسبتها من إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (2015 - 2020) (مليار دينار عراقي)

النفقات الجارية (مليار دينار)	النفقات الاستثمارية (مليار دينار)	أجمالي النفقات العامة (مليار دينار)	نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة %	
51832.8	18564.7	70397.5	73.6	26.4	2015
51173.4	15894.0	67067.4	76.3	23.7	2016
59025.7	16464.4	75490.1	78.2	21.8	2017
67052.9	13820.3	80873.2	82.9	17.1	2018
87301.0	24422.6	111723.6	78.1	21.9	2019
72873.5	3208.9	76082.4	95.8	4.2	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للمدة (2015 - 2020).

الشكل (3): تطور حجم النفقات العامة الجارية والاستثمارية ونسبتها من إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (2015 - 2020)



المصدر: جدول رقم (5)

2-2-2 تحليل اتجاه النفقات العامة في العراق للمدة (2015 - 2020): يمكن تحديد اتجاه الإنفاق العام في العراق، بشقيه الجاري والاستثماري، من خلال تتبع بنود الإنفاق لمكوناته. ومن بيانات الجدول (6) الذي يوضح بنود الإنفاق لمكونات الإنفاق الجاري للفترة (2015-2020)، يتضح أن النسبة الأكبر جاءت في فقرة تعويضات الموظفين، والتي بلغت (40037.3) مليار دينار عام 2020، ونسبة مساهمة بلغت (55%) من إجمالي النفقات الجارية. ويعود السبب في ذلك إلى استرداد المخصصات في رواتب الموظفين والمتقاعدين بنسبة (3.8%) ضمن قرار مجلس الوزراء. ثم جاءت فقرة الرعاية الاجتماعية في المرتبة الثانية مسجلة قيمة بلغت (11447.9) مليار دينار عام 2015، ارتفعت إلى نحو (16427.9) مليار دينار عام 2020، بنسبة مساهمة بلغت (22.5%) من إجمالي النفقات الجارية، فيما جاءت فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين في المرتبة الثالثة مسجلة قيمة بلغت (4708.1) مليار دينار عام 2015، ارتفعت إلى نحو (11294.5) مليار دينار عام 2020، مشكلة ما نسبته (15.6%) من إجمالي النفقات الجارية. وسجلت فقرة المتطلبات السلعية ما نسبته (5.6%) من إجمالي النفقات الجارية، بينما تراوحت نسب المكونات الأخرى للنفقات الجارية بين (0.2%) إلى (0.4%) لعام 2020.

أما فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية للفترة (2015 - 2020) فمن خلال بيانات الجدول (6) نلاحظ أن النفقات الاستثمارية سجلت انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (2015 - 2020) حيث بلغت (18564.7) مليار دينار في عام (2015) وانخفضت إلى (3208.9) مليار دينار في عام (2020). ويعود هذا الانخفاض إلى انتشار وباء كورونا وتوقف معظم المشاريع، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات العامة مما أدى إلى انخفاض النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية لكافة القطاعات، حيث استحوذ قطاع المباني والخدمات على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي النفقات الاستثمارية حيث سجل نسبة مساهمة بلغت (41.5%)، يليه في المرتبة الثانية القطاع الصناعي بنسبة (25.9%) من إجمالي النفقات الاستثمارية، ثم قطاع النقل والاتصالات بنسبة (23.4%)، ثم قطاع التعليم بنسبة (6.7%)، ثم القطاع الزراعي بنسبة (2.5%).

الأثر المالي للعوائد النفطية على الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2015- 2020)

الجدول (6): أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية في العراق للمدة (2015 - 2020) (مليار دينار)

السنوات أبواب الصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة المساهمة في اجمالي الانفاق الجاري 2020 %
1 تعويضات الموظفين	32651.6	31833.4	328665	35835.3	40633.5	40037.3	55
2 المستلزمات الخدمية	581.3	680.8	753.7	449.2	1520.7	313.6	0.4
3 المستلزمات السلعية	1658.2	1241.4	2922.5	3471.4	7371.8	4105	5.6
4 صيانة الموجودات	426.2	327.6	358.5	906.2	560.7	226.5	0.3
5 النفقات الرأسمالية	164.5	95.8	112.2	119.6	531.5	161.1	0.2
6 المنح والاعانات وخدمة الدين	4708.1	6514.1	6857.6	11230.9	16364.5	11294.5	15.6
7 الالتزامات والمساهمات	138.9	78.9	95.3	70.02	56.5	11.0	0.0
8 البرامج الخاصة	56.1	50.4	236.8	303.2	565.8	296.6	0.4
9 الرعاية الاجتماعية	11447.9	10350.6	14822.6	15166.8	19696	16427.9	22.5
10 مجموع النفقات الجارية	51832.8	51173.4	59025.7	67052.9	87301	72873.5	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للمدة (2015 - 2020)

الجدول (7): أبواب الصرف المكونات النفقات الاستثمارية في العراق للمدة (2015 - 2020)

السنوات أبواب الصرف	2015	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة المساهمة في اجمالي الانفاق الجاري 2020 %
1 القطاع الزراعي	918.8	239.6	41.2	227.8	300.6	79.4	2.5
2 القطاع الصناعي	14782.1	13297.5	14203.6	11134.1	19653	831.7	25.9
3 قطاع النقل والاتصالات	671.9	273.6	227.8	360.1	2311.8	751.1	23.4
4 قطاع المباني والخدمات	1937.3	2014.7	1901.8	2021.6	1901	1331.4	41.5
5 قطاع التربية والتعليم	254.6	68.6	90.04	76.744	256.2	215.3	6.7
6 مجموع النفقات الاستثمارية	18564.7	15894.01	16464.5	13820.3	24422.6	3208.9	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للمدة (2015 - 2020)

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر العوائد النفطية على الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2015 – 2020).

يتصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي ويساهم النفط بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد على ان النفط حلقة الوصل المهمة التي تربط بين الاقتصاد العراقي والعالم الخارجي، أن انخفاض مصدر النفط يفضي إلى تراجع النمو الاقتصادي، فقد تراجع هذا المعدل في العراق من (9.8 %) في عام 2008 الى (6.9 %) في عام 2009 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، ويعود السبب في هذا التراجع الى عدم التنوع الاقتصادي واحادية الاقتصاد واعتماده على مصدر ريعي واحد، فقد شهدت الأسعار النفط انخفاضاً حاداً أكثر من (65 %) من سعره في مطلع الأزمة . يتضح من خلال الموازنة العامة للاقتصاد العراقي، بان إيرادات النفط احتلت مركز الصدارة في تمويل الموازنة العامة بمقارنتها مع الإيرادات الأخرى، كالإيرادات الضريبية والإيرادات الغير الضريبية، فأن توقع تفاقم الازمة المالية سوف يجعل الصدمة الخارجية أكثر قوة، ويكون من المتعذر للاقتصاد الاستمرار في الوفاء بالديون التي تمثل العبء الذي يتحمله العراق وانه سيبقى مكبلاً بالقيود المالية، أما مشاريع الإعمار التي أقرتها الحكومة فسوف تتأجل إلى أجل غير مسمى، وعندها سوف لا يتوجه الاقتصاد العراقي للاقتراض الداخلي فقط وقد يتجه الى الاقتراض الخارجي فيزداد حجم المشاكل المالية أو قد يحصل على منح أو قروض ميسرة جراء التزاماته تجاه المؤسسات المالية الدولية . (أبو شنه، 2010، 157)

أصبح انخفاض أسعار النفط العالمية وأثره على الموازنة العامة في العراق أكثر وضوحاً بعد الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم عام 2008، حيث ألقت الأزمة بظلالها على معدلات النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي على الطلب العالمي بشكل عام والطلب على النفط الخام بشكل خاص خلال العامين (2008-2009)، بغض النظر عن أثرها الأكبر في الانخفاض الكبير في عائدات النفط للدول المنتجة للنفط وكذلك للعراق، حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من عام 2008 لتصل إلى (150) دولاراً للبرميل في شهر تموز وبدأت بالانخفاض بشكل سريع وانخفضت تدريجياً إلى أقل من (40) دولاراً للبرميل في نهاية النصف الثاني من العام نفسه.

يعود السبب إلى الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي وتركت أثراً سلبياً عليه، والذي انعكس بشكل واضح على سوق النفط، متمثلاً في انخفاض مستوى أسعار النفط، ففي عام 2005 وصل إلى (73) دولاراً للبرميل، ثم انخفض مجدداً بسبب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، ومن هنا نلمس سرعة تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها على الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط، كما أنها تؤثر على الموازنة العامة، ففي

الأثر المالي للعوائد النفطية على الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2015- 2020)

العراق كان التأثير السياسي للأزمة في مجال انخفاض الإيرادات العامة لدرجة أنها شكلت تحديات كبيرة لوزارة المالية في وضع الموازنة العامة الاتحادية نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، ويوضح الجدول (1) حجم الإيرادات النفطية التي يؤجلها العراق سنوياً ونسبة مساهمتها في تكوين إيرادات الموازنة العامة.

الجدول (8): نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين إيرادات الموازنة العامة في العراق (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	أجمالي الإيرادات العامة	نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين إيرادات العامة في الموازنة %
2004	32593011	395839	32988850	98.80
2005	39448514	987226	40435740	97.56
2006	46873201	2182344	49055545	95.55
2007	51949251	3015599	54964850	94.51
2008	76297027	4344014	80641041	94.61
2009	50190202	5033324	55243526	90.85
2010	63594168	6384055	70178223	90.62
2011	98241562	5747526	103989088	94.47
2012	111326166	8491057	119817223	92.91
2013	80751557	2732134	83483691	96.73
2014	70986484	7130334	78116818	90.87
2015	51312621	12988354	64300975	79.80
2016	44385949	8580354	52966303	83.80
2017	65071965	10358413	75430378	86.27
2018	956119875	8542123	104161998	91.80
2019	83939091	7065432	91004523	92.24
2020	54185902	1263331	55449233	97.72

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، البنك المركزي

العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- يعد قطاع النفط في العراق القطاع الرائد في باقي أنحاء البلاد وهو المسؤول عن تمويل الموازنة العامة من خلال إيرادات النفط التي تشكل حالياً (97%) من إجمالي الإيرادات العامة، في حين أن بقية القطاعات الإنتاجية شبه معدومة وتشكل أقل من (3%) مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات ووفقاً لأوضاع أسواق النفط العالمية.

2- نستنتج من خلال تحليل البيانات أن هناك علاقة طردية بين إيرادات النفط والإيرادات العامة مع أسعار النفط ومن ثم العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم ظهور العجزات في موازنات العراق خلال الفترة (2015-2020) نتيجة انخفاض أسعار النفط وأثرها على الإيرادات العامة نتيجة العلاقة المباشرة بينها وبين الصدمات الخارجية المؤثرة على أسعار النفط.

3- التحديات الأحادية التي تواجه الاقتصاد العراقي واعتماده الكامل على النفط الخام لتمويل موازنته تؤدي إلى عدم الوضوح بشأن الاستقرار المالي في إعداد الموازنة.

4- أي تقلبات تحصل في أسعار النفط الخام تنعكس بشكل مباشر على الوضع المالي للاقتصاد العراقي مما ينعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية.

5- الأزمة التي شهدتها العراق عام 2014 وفقدان السيطرة على بعض الآبار النفطية أدت إلى فقدان جزء كبير من الموارد البشرية، وبالتالي شهد الاقتصاد العراقي عجزاً كبيراً في الموازنة العامة.

ثانياً: التوصيات

- 1- تقليل الاعتماد على النفط الخام وصادراته في تمويل الموازنة العامة.
- 2- تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الداعمة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بهدف بناء قاعدة إنتاجية تُسهم في رفد الموازنة العامة بالموارد المالية الأساسية.
- 3- تقليل انفتاح العراق الاقتصادي على العالم الخارجي من خلال تطوير القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في بناء الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي.
- 4- التركيز على الكوادر البشرية العاملة وتشجيعها على البحث والتطوير والاستثمار في الموارد الطبيعية المتجددة.

5- العمل على استغلال عائدات النفط في المشاريع الإنتاجية، وتوسيع الاستثمارات في العراق، واستغلال فترات ارتفاع أسعار النفط للتنمية.

الإحالات والمراجع:

1. ابو شنة مصطفى شعلان، الازمة المالية وتداعياتها على الاقتصادات العربية العراق ومصر، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010.
2. اسماعيل محمد صادق محمد، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم، مصر، 2010.
3. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، النشرة السنوية للمدة (2020 – 2004).
4. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، النشرة السنوية للمدة (2020 – 2015).
5. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2020 – 2004).
6. الجبوري ختام حاتم وعبد المهدي، الايرادات النفطية وأثرها في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة (1990 – 2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، كلية المستقبل الجامعة، 2019، المجلد 11، العدد 4، 2019.
7. جبوري، ختام حاتم محمود، الايرادات النفطية وأثرها في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة (1990 – 2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، كلية المستقبل الجامعة، 2019، المجلد 11، العدد 4.
8. جنان عبد الحضر، العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق العسكري في اقطار مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة الكوت، 1997.
9. حسن، لطيف كاظم، النفط ودورة في بناء العراق (رؤية مفصلية)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد الرابع، 2007.
10. حكيمة، حليمي، ربوع النفط بين لعنة الموارد والفساد الاقتصادي وتداعيات الازمة المالية قراءة تحليلية في اوجه النفط في الجزائر، مجلة ميلا للبحوث والدراسات، جامعة محمد الشريف، العدد 5، 2017.
11. الخاطر خالد بن راشد، تحديات انهيار اسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، دراسة من قبل المركز العربي للأبحاث، الدوحة.
12. الخطيب، خالد، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، 2003.
13. الخفاجي سيف علي عبد الرزاق شريف، قياس إثر صدمة الايرادات النفطية في متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (2015 – 1999)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2017.

14. داود تقرير داود سلمان، إثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 24، العدد 4، 2016.
15. السلوم حسن عبد الكريم، الاصول النظرية والعملية للمحاسبة الحكومية، بغداد، للكتب والطباعة والنشر، 2001.
16. سمير صارم، " انه النفط الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق "، دمشق، دار الفكر، الطبعة الاولى، 2003، 31.
17. الشمري فالح شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الرجعي في العراق، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد 15، المجلد 65، 2010.
18. عبد الفضل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة لمجلس الوطني للثقافة والفنون والادب الكويتي، 1979.
19. عجيمة، عبد العزيز، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
20. عصفور محمد شاكِر، اصول الموازنة العامة، الطبعة الرابعة، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2012.
21. علي مجيد الحمادي، النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
22. فرج سكنة جهينة، العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 26، 2004، 2015.
23. فوزي عبد المنعم، المحاسبة المراجعة الحكومية في دولة قطر، قطر، 1972.
24. مجيد محمد علي حميد، الدور المتربط لقطاع النفط في اعادة بناء حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر.
25. محمد شكوري سيد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر، 2012.
26. مهدي حيدر كاظم، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتحليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثني للعلوم الادارية، المجلد 5، العدد 1، 2015.